Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وابحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

جوانب من السياسة الفرنسية الإصلاحية والقمعية في تونس ما بين (1951-1955)

من خلال نماذج من الجرائد التّونسية (الوزير، النهضة، الصباح، الزهرة)

Aspects of the French reformist and repressive policy in Tunisia between (1951-1955) through examples of Tunisian newspapers (Al-Wazir, Al-Nahda, Al-Sabah, Al-Zahra)

أحمد غريسي Ahmed ghrissi 1، مليكة قديم Malika Gueddim 2

1 جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)، مخبر الدراسات الانسانية والأدبية

Larbi Tebessi University - Tebessa (Algeria), Human and Literary Studies Laboratory.
Ahmed.ghrissi @univ- tebessa.dz

2 جامعة لوران الفرنسية، مخبر كرام

University of Lorraine, France, CREM laboratory
lahmar-univ@lorraine.fr

المؤلف المرسل: أحمد غريسي Ahmed ghrissi الإيميل: Ahmed.ghrissi @univ- tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021-08-15 تاريخ القبول : 2022-10-11

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار حقيقة ومضامين السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في تونس ما بين السّنوات (1951- 1955م)، وإبراز مظاهرها وأشكالها المتعدّدة، معتمدين في ذلك على نماذج من الجرائد التّونسية، باختلاف توجّهاتها الإيديولوجية والسياسية، باعتبارها كانت تتتبّع الأحداث وتنقلها في حينها، وهي: جريدة الوزير، النهضة، الصباح، الزهرة.

ومن خلال هذه الدراسة توصّلنا إلى العديد من النتائج يمكن تلخيصها في أنّ السياسة الفرنسية كانت متجسّدة تارة تحت مظلّة الإصلاح والتطوير، وتارة أخرى باستعمال القمع والعنف تحت شعار المحافظة على استتباب الأمن وحفظ المواطنين، وفي جوهرها تعكس هذه الممارسات نظام الحماية القائم على الجشع الاستعماري والاستغلال المسلّط على البلاد عنوة، باستعمال قوّة الآلة الاستعمارية من جهة، وسلطة المقيم العام الفرنسي من جهة ثانية، وضعف الباي من جهة أخرى. وفي المقابل قاوم الشعب التّونسي بكلّ مكوّناته الاجتماعية والسياسية هذه السياسة المصلحيّة، حتّى حقّق استقلاله المنشود.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفرنسية، تونس، الإصلاح، القمع، الجرائد التّونسية.

Abstract:

This study sheds light on the truth and contents of the French colonial policy that practiced in Tunisia between the years(1951-1955 AD). Also, it highlights its multiple manifestations and forms. That is, through the models of Tunisian newspapers, with different ideological and political trends, as it was tracking events and transmitting them at the time, which are: Al-Wazir newspaper, Al-Nahda, Al-Sabah, Al-Zahra and according to the subject matter, we reached many results that can be summarized that French policy was embodied sometimes under the umbrella of reform and development, by using repression and violence under the slogan of maintaining security and preserving citizens. Furthermore, in its essence practices reflect colonial greed, and exploitation of the country by using force through the power of the colonial machine, and the French Resident-General authority, also the weakness of the Bey as a matter of the fact. But the Tunisian population resisted the policy of interest with all its social and political components, until they achieved their desired independence.

Keywords: French politics, Tunisia, reform, repression, Tunisian newspapers.

مقدمة:

تتغيّر السياسة الاستعمارية العامة في تونس من حيث مضامينها ومظاهرها من مرحلة إلى أخرى، فالسياسة الفرنسية المطبّقة في تونس قبل الحرب العالمية الثانية تختلف عن ذات السياسة بعد الحرب، خاصة في بداية الخمسينات (1951- 1955) التي شهدت تصعيدا مطلبيّا للحركة الوطنيّة التونسيّة نحو الاستقلال، وذلك بفعل التقلّبات الدولية والمحلّية التي أحدثت توازنات وقوى جديدة، إضافة إلى تعدّد التوجهات السياسية الحاكمة في فرنسا، كل ذلك يؤثّر على وضع البرامج الاستعمارية في تونس، بالرغم من الاتّفاق في المبدأ والجوهر.

تقوم السياسة الفرنسية المزعومة في الإيالة التّونسية على خدمة السكان وتطوير البلاد والرقيّ بها فكريّا ومعاشيّا، لكنّ الواقع يبيّن عكس ذلك، فهي ترتكز على استغلال ثروات هذه البلاد في جميع المجالات، و انتزاع الأراضي الخصبة، وسجن وتعذيب كل المعارضين والرافضين لسياستها، وقمع أهلها وتجويعهم، في المقابل نجد المعمرين

يعيشون في القصور ويستحوذون على كل خيرات البلاد ويتمتّعون بكل مظاهر الحرية والسعادة.

ولكي يحقّق البحث أهدافه كان لابدّ من طرح الإشكال الرّئيسي الآتي:

ما طبيعة السياسة الفرنسية في تونس في ظل تصاعد مطالب الحركة الوطنية التونسية وضغط غلاة المستوطنين خلال السنوات 1951- 1955؟

وطرح ما تفرّع عنه من إشكالات فرعيّة، منها:

- ما هي مظاهر السياسة الفرنسية في تونس؟
- ما هي المواضيع التي ركّزت عليها الجرائد المذكورة أعلاه أثناء حديثها عن السياسة الفرنسية؟.
- ما مدى استجابة السلطات الاستعمارية لمطالب الحركة الوطنية التونسية ؟.
- ما هو موقف الأحزاب والنقابات الوطنية من السياسة الاستعمارية الإصلاحية والقمعية؟.
- كيف استطاعت الحركة الوطنية التونسية تحقيق استقلالها الذاتي؟

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال نقد وتحليل وعرض فحوى الجرائد التّونسيّة التي رصدت جوانب من السياسة الفرنسية الإصلاحية والاستغلالية والقمعية، وأظهرت خطرها على الشعب التّونسي، وحذّرته من مغبّة قبولها.

كما اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصف مظاهر السياسة الاستعمارية في تونس، و إبراز فحواها، والأحداث والمناسبات المترتّبة عنها، ورد فعل مختلف القوى الوطنية التّونسية على هذه السياسة.

وكذلك المنهج المقارن، حيث قارنا بين السياسة الفرنسية بما جاء ذكره في الجرائد التّونسيّة التي تمثّل مختلف التيارات السياسية آنذاك وهي: الوزير، النهضة، الصباح، الزهرة، وبين إصلاحات الحكومة الفرنسية وخطابات ساستها وحكامها.

نهدف من خلال طرح هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إظهار أبعاد السياسة الاستعمارية الفرنسية ورغبتها الجامحة في الحفاظ على تونس بكلّ الوسائل.
- معرفة الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي في الإيالة التّونسية من خلال شهود عيان.
- معرفة رد فعل الباي التّونسي ومختلف أطياف الحركة الوطنية ضدّ الإصلاحات والمشاريع الفرنسية.
- تتبّع حقيقة تأييد الحكومة الفرنسية لسياسة القوة والإرهاب في تونس، مقابل صيانة حقوقها الاستعمارية، وامتيازات الشركات الفرنسية والأجنبيّة.

ولقد قسّمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسيّة وهي:

المحور الأول: الإصلاحات السياسية.

المحور الثاني: السياسة الاستغلالية.

المحور الثالث: السياسة العسكرية.

المحور الأول: الإصلاحات السياسية:

كانت الحكومة الفرنسية تصدر في كلّ مرة مجموعة من الإصلاحات، بفعل تنامي حركة المقاومة الوطنية، وضغط المطالب الشعبية التي تنادي باستقلال تونس وبإلغاء الحماية الفرنسيّة، وكانت هذه الإصلاحات تلقى ردّا عنيفا ورفضا قاطعا من قادة الحركة الوطنية وصحافة تونس، لكونها إصلاحات شكليّة لا تتماشى مع الوضع الدولي، وطموحات الشعب التونسي التحرّرية.

في هذا العنصر سنذكر نماذج من هذه الإصلاحات، التي جاء ذكرها في الصحافة الوطنيّة التونسية، وأبرز التعليقات عليها.

1- إصلاحات 08 فيفري 1951:

ظهرت هذه الإصلاحات في حكومة "محمد شنيق" التّونسية التي تشكّلت في 17 أوت 1950، وكان من أبرز مهامها: البحث في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل السير بتونس إلى تحقيق الاستقلال الداخلي، وقد نتج عن هذه المفاوضات إصدار الحكومة الفرنسية لإصلاحات 08 فيفري 1951، التي أقرّت السيادة المزدوجة على تونس، وتبعيّة كل الإدارات التّونسيّة تحت سلطة الوزير الأكبر، وهو ما خلّف إحباطا وتذمّرا في أوساط الحكومة التّونسيّة وزعماء الحركة الوطنية، لكونها إصلاحات لا تحقّق رغبات الشعب[1].

2- مذكّرة 15 ديسمبر 1951:

أرسلت الحكومة التّونسية التفاوضية برئاسة "محمد شنيق" مقترح مذكّرة إصلاحات يوم 31 أكتوبر 1951، إلى وزير الخارجية الفرنسي، التي وافقت عنها أغلب الأحزاب والنقابات الوطنيّة. فجاء ردّ وزير الخارجية الفرنسي بمذكّرة إصلاحات 15 ديسمبر 1951، التي أكّد بأنّها ستحقّق إصلاحات في

المجالس البلدية، وستشكّل لجنة مختلطة من الفرنسيين والتّونسيين للنظر في المجلس التّونسي الكبير وإدخال تعديلات عليه، الذي انتهت عهدته يوم 09 ديسمبر 1951[2].

بعد صدور هذه المذكّرة انتفض الشعب التّونسي في الشارع، رافضا لهذه الإصلاحات التي تؤكّد على السيادة المزدوجة لتونس، ولكلّ التهديدات الاستعمارية، وتيقّن الشعب التّونسي بكلّ مكوّناته بضرورة فتح مرحلة جديدة مع سلطة الحماية، تقوم على انتهاج أسلوب القوة، حتى انتزاع السيادة الوطنيّة.

3- إصلاحات جوان 1952:

أثناء اجتماع المجلس الوطني الفرنسي المنعقد بشأن القضيّة التونسية، والذي حضره مجموعة من الشبّان التّونسيين الذين درسوا في فرنسا، وعدد من الشخصيات التّونسية المتواجدة في باريس، من أجل الترقّب لعرض برنامج الإصلاحات الذي ستقدّمه الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني على لسان وزير الخارجية " لم. روبير شومان[3]" ، وقد عُرض على المجلس جدول الأعمال الآتي:

1- رأي الكتلة الشيوعية التي طالبت بعزل المقيم العام التّونسي والقائد الأعلى للجيوش، والاعتراف بحقّ الشعب التونسي في نيل الحرية والاستقلال.

2- رأي الكتلة الاشتراكية التي انتقدت السياسة الفرنسية القمعية بتونس منذ مذكّرة 15 ديسمبر 1951، كما أكّدت على أنّ الإصلاحات الحقيقية هي التي تقترح من الفئة الممثّلة للشعب التّونسي بصفة واقعيّة.

3- رأي نوّاب شمال إفريقيا المستقلّين، والذي نصّ على تأسيس مجلس لدى سموّ الباي عن طريق الانتخابات، يتكوّن من التّونسيين والفرنسيين حسب نسبة السكان، مهمّته مباشرة المفاوضات[4].

لقد وجّه نوّاب المجلس الفرنسي انتقادات كثيرة حول سياسة الحكومة بخصوص تونس، وقدّموا مقترحات بديلة أكثر واقعيّة – حسب رأيهم-، ونجد أنّ بعض الشيوعيين في الاجتماع نادوا باستقلال تونس وحقّها في تقرير مصيرها، مع العلم أن جميع النوّاب كانوا متخوفين من حدوث أزمة وزارية في هذا الوضع، فلم يعمدوا إلى إكراه الحكومة على انتهاج سياسة معيّنة.

ومن بين الانتقادات التي وجّهت للحكومة، وكذلك المقترحات المقدّمة نذكر:

- التنديد بسياسة العنف والقمع في حقّ الشعب التونسي الذي لا زال يتعرّض لمأساة حقيقية.
- المطالبة بإصلاحات جادّة وتشكيل وزارة ترضي الرأي العام التّونسي، والتأكيد على المحافظة على حقوق فرنسا في تونس.
- ضمّ تونس إلى الاتّحاد الفرنسي.
- حقّ تونس في الاستقلال الداخلي.
- الدعوة إلى تكوين دستور يتّفق مع وضعية تونس ويوفّق بين جميع المصالح المتعارضة.
- تطبيق الإصلاحات الضرورية مع المحافظة على معاهدة باردو.

- إنشاء مجلس لدى الباي وحكومة تونسية لا تتناقض مع مواد معاهدة باردو[5].

بالرغم من الجرأة الظاهرة في مطالب النوّاب، إلا أنّها لا تخلو من التفكير الاستعماري المبني على حفظ مصالح الدولة الفرنسية والمستوطنين في تونس، بحيث أكّدت المقترحات على المحافظة على بقاء الحماية الفرنسية وفق شروط معاهدة باردو سنة 1881، وضمّ تونس إلى الاتّحاد الفرنسي، وهذا ما يرفضه الشعب التّونسي، وأيّ سيادة تونسيّة ستتحقّق وهي مقترنة بشروط ؟!.

وقد صرّح وزير الخارجية "م. روبير شومان" في المجلس أثناء الإجابة على تساؤلات النواب، " أنّ تطوّر الأفكار في العالم ويقظة القوميّات وتحرّر دول جديدة تحرّرا فعليّا يضطرّنا إلى إعادة النظر فيما ينبغي أن يكون عليه دورنا ورسالتنا تجاه الأراضي التي تكفّلنا بها في غضون القرن الماضي"، وبيّن أنّ سياسة فرنسا في تونس والمغرب تختلف عن سياستها في الجزائر، وقال أنّ القضيّة هي محاولة تشريك الأوروبيين في الحياة السياسية التّونسية في ظل السيادة التونسيّة، كما وضّح أن التفاهم مع الباي أمر ضروري، لأنّ فرنسا لا تستطيع فرض الإصلاحات، بل تقترح على الباي وبدوره يشرّعها.

ثمّ قدّم الوزير شومان "الظروف التي تمّ فيها تشريك الحزب الدستوري الجديد في الحكومة التّونسية (حكومة شنيق) وقال أنّ فرنسا اصطدمت إذ ذاك بسياسة الكل أو لا شيء"، وذكّرهم بأنّ الحكومة التّونسية قد سيطر عليها "متطرّفون" وأرادوا انتزاع الحلول من فرنسا بالقوّة، وتشكيل حكومة تونسيّة صرفة، ومجلس غير ممثّل من الفرنسيين، كما برّر والتمس الأعذار للحكومة التونسية التي انتهجت

أسلوب القمع منذ شهر جانفي 1952، والتي – حسب قوله- رد فعل على العنف الذي ظهر من الدستوريين، كما حمّل الدستوريون بتسبّبهم في قطع العلاقات التفاوضيّة، وهو ما أدّى بالحكومة التونسيّة إلى انتهاج سياسة القمع والإرهاب[6].

ثمّ نوّه "روبير شومان" بالجهود التي بذلها المقيم العام لفرنسا في تونس، وأظهر خيبته من فشل تشكيل اللجنة المختلطة، وأكّد على ضرورة إجراء مفاوضات مع الممثّلين الحقيقيين للرأي العام التونسي، وأوضح أن برنامج الإصلاحات المطروح سيرسل للباي ولحكومته، وعلى أساسه سيكون الحوار، ثمّ عرض برنامج الإصلاحات الجديد في خمسة نقاط، وهي:

على مستوى الحكومة:

1- أنّ تشكيل وزارة تونسية صرفة غير ممكنة في الوضع الراهن، وفي المقابل ستعطى مناصب وزارية جديدة للتونسيين وبصلاحيّات أوسع، مثل إدارة المال وإدارة الأشغال العموميّة وإدارة التعليم العمومي، وسيتمتّع فيها التونسيين باستقلاليّة التصرّف.

2- إنشاء محكمة إدارية متكوّنة من ثمانية قضاة مناصفة بين الفرنسيين والتونسيين ويترأسها قاضي فرنسي.

3- تخصيص مبدئي للتونسيين للوظيف العمومي مع الإبقاء على عدد من الوظائف للموظّفين الفرنسيين.

على مستوى السلطة التشريعية التي هي من اختصاص الباي:

4- إنشاء مجلسان استشاريان الأول تشريعي يعيّنه الباي، أعضاؤه تونسيون فقط، ومجلس مالي مهمّته الميزانيّة متكوّن من الفرنسيين والتونسيين.

5- إنشاء مجالس محلّية منتخبة في كامل الإيالة، مهمّتها إدارة الشؤون المحلّية.

كما عرض "شومان" تحليلا عاما للقضيّة التّونسية وأهمية الإصلاحات المقترحة، قائلا: " إنّ الإصلاحات الجديدة تؤلف في ذاتها استقلالا ذاتيّا تونسيّا حقيقيّا ... إنّ برنامج الإصلاحات التي ستعرضها الحكومة الفرنسيّة على باي تونس غايتها العمل في نطاق المعاهدات النافذة المفعول على إنجاز التحويلات التدريجيّة للمؤسسات الإدارية التّونسيّة بصورة تتّفق مع ضرورة المحافظة على الوجود الفرنسي ومع الأماني المشروعة للسكّان الأصليين"[7].

نلاحظ أنّه رغم صدور إصلاحات أكثر جدّية من طرف وزير الخارجية الفرنسي، ولأول مرّة في تاريخ الحركة الوطنيّة التّونسية، إلا أنّ الفرنسيين ليسوا على استعداد تام للتفريط في تونس وغيرها من البلاد المستعمَرة، فقد ظلّ تأكيد سيطرتهم على البلاد، واستغلال مقدّرات الشعب ظاهرة للعيان في كل خطاباتهم، كما أنّ هذه التنازلات الفرنسية، لم تقدّم كهدية للتّونسيين، بل هي نتيجة تضحيات قدّمها قادة الحركة الوطنية، راح ضحيّتها مئات العشرات من الموتى والمعتقلين، وبفعل سياسة فرض الواقع بالقوّة التي كرّسها المناضلون التّونسيون.

4- إصلاحات أوت 1952:

قدّمت الحكومة الفرنسية إلى الباي عن طريق المقيم العام في تونس، مشروع إصلاحات في شهر أوت 1952، وقد اعتبرت الحركة الوطنيّة أنّ هذه الإصلاحات صدرت بغية القضاء على السيادة التّونسية، ومن أجل تجسيد الحكم المباشر، وتأسيس مجلس مالي مختلط، كما أنّها لم تضف جديدا بخصوص التوجيه الديمقراطي للمؤسسات التّونسية، ولا تحقّق الحد الأدنى من المطالب التي ذكرت في خطاب العرش يوم 15 ماي 1951[8].

تستند الحركة الوطنية دائما في مطالبها إلى خطاب العرش الذي ألقاه الباي محمد الأمين باشا يوم 15 ماي 1951، أي اليوم الذي نصّب فيه بايا على تونس، وهذا الخطاب تضمّن عدّة مطالب وطنيّة واضحة وجريئة من طرف الباي، أبرزها استقلال تونس، فكانت الحركة الوطنية تنظر إلى هذا الخطاب، المرجع الأساس في مطالبها، فترجع إليه في كلّ الإصلاحات المقدّمة من طرف سلطة الحماية.

5- إصلاحات 04 مارس 1954:

في بيان صدر للجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم، حول رأيها في إصلاحات 04 مارس 1954، دعت فيه الشعب التّونسي إلى التوحّد ونبذ الفرقة، وبيّنت مخاطر قبول تطبيق هذه الإصلاحات، التي حافظت على السيطرة الفرنسية الكاملة سواء على مستوى الجهاز الحكومي أو الإداري، ووطّدت أركان الحكم الفرنسي المباشر على أغلب مؤسسات الدولة، وفي أهم المصالح الحيويّة التي لها علاقة مباشرة بحياة الشعب، كما دعّمت هذه الإصلاحات السيادة المزدوجة والتفوّق الفرنسي في تونس المعبّر عنهما بوضوح في رسالة

الحكومة الفرنسية يوم 15 ديسمبر 1951 من حيث السلطات التشريعية أو التنفيذية أو النيابيّة.

أما فيما يتعلّق بـ " الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع وشؤون الأمن الداخلي جعلت من اختصاص الفرنسيين كأنّها أمر مقرّر مفروغ منه، ليس للتونسيين فيها أي نصيب ..."، كذلك المصالح المالية والأشغال العامة والمواصلات والتعليم، كانت من نصيب الفرنسيين أعضاء الحكومة[9].

أمّا باقي مناصب الحكومة فقد تركت للتّونسيين، مع خضوعهم للرقابة الشديدة والتحكّم في كل قراراتهم من مختلف السلطات الاستعمارية، فالمقيم العام من جهة والكاتب العام والمراقب العام من جهة ثانية، هذا بالإضافة إلى المراقبين المدنيّين، كما حافظت هذه الإصلاحات على سلطة الكاتب العام (المساعد الأول للوزير الأكبر)، الذي تخضع لأوامره كل مصالح الحكومة، وهو "المسؤول وحده عن تسيير رئاسة الحكومة والإدارة العامة"، وهو الذي يشرف شخصيّا على " عمل مصالح المراقبة وعمل مصلحة البرنامج الاقتصادي وعلى تحضير لوائح الأوامر والمعاريض"، وعلى نشر الأوامر العليّة، وعموما أصبحت له سلطة مطلقة على كل ما يصدر من قرارات من جميع الوزراء والمديرين، ولا تقدّم للوزير الأكبر (رئيس الحكومة) إلا بعد أن يؤشّر عليها الكاتب العام[10].

لقد ظلّت سلطة الحماية تتماطل في وضع الإصلاحات، وفي كل مرّة تغيّر الأساليب وتحافظ على الأساس، وهو السيطرة الكاملة على تونس من خلال كل المناصب القيادية الحسّاسة، وتبقي للتّونسيين العاديّة وتحت رقابة مشدّدة، في المقابل اشتدّ الكفاح المسلّح في تونس في هذه الفترة، وزادت عمليات تخريب المنشئات الاستعمارية.

وفي يوم 16 مارس 1954 عُقدت ندوة في تونس جمعت ممثّلي فرنسا في شمال إفريقيا من أجل التباحث في شؤون مستعمراتها (تونس، الجزائر، المغرب)، وقد حضر الندوة مقيم فرنسا العام بالمغرب الجنرال "غليوم"، والوالي العام على الجزائر "الم. روجي"، والمقيم العام بتونس "بيار فوازار".

وتأتي هذه الندوة من أجل دراسة معمّقة للأوضاع السائدة في مستعمرات شمال إفريقيا، نظرا لخطورة الوضع وتناميه وحركة الاضطرابات المنتشرة في كل من تونس والمغرب، وخوفا من انتشار هذه الاضطرابات في الجزائر، وهو ما جعل الحكومة الفرنسيّة تغيّر من استراتيجيتها، وتقرّر منح تونس والمغرب استقلالهما الداخلي.

6- إصلاحات حكومة منداس فرانس:

بالرغم من التأييد الذي حصل لرئيس الحكومة الفرنسيّة "منداس فرانس" في سياسته من طرف الحكومة الفرنسية من أجل منح تونس استقلالها الداخلي، إلا أنّه قاوم عناصر رجعية فرنسيّة حاولت إسقاطه وتوقيف المفاوضات، والتي كادت أن تتوقّف بسبب ضغط تلك العناصر من جهة، واشتداد الثورة التّونسية المسلّحة من جهة ثانية[11].

وحسب ما جاء في جريدة الصباح في شأن اتفاقيات الاستقلال الداخلي، فإنّ "الجنرال أومران" نائب الجزائر الجمهوري المستقل في المجلس الوطني، وجّه لائحة بلسان الحضور الفرنسي إلى لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني، تتعلّق بالاتّفاقيات التّونسية الفرنسية، وقد دعا فيها الحكومة الفرنسية إلى عدم المصادقة على بروتوكول الاتّفاق التّونسي الفرنسي (03 جوان 1955) إلا بعد ضمان تحقيق هذه الشروط وهي:

- المحافظة على سيادة سموّ الباي.
- منع تحرير دستور تونسي جديد.
- الوقوف ضدّ أيّ مؤامرة ترمي لإقرار الاستقلال التام لتونس.
- التصدّي لكل دعاية تهدف إلى زعزعة نفوذ فرنسا بإفريقيا الشمالية.
- رفض أي تدخل أجنبي خاصة جامعة النقابات الأمريكية الصناعية.
- رفض جميع الإجراءات التي تحدّ من الحقوق التي تتمتّع بها فرنسا والمستوطنون الفرنسيون في تونس، والمطالبة بعرضها سلفا على مصادقة البرلمان الفرنسي.
- تمتّع ممثّل فرنسا بالحق التام وفي أي وقت بالتدخل بكلّ القوات من أجل المحافظة على الأمن وضمان حماية الأفراد والممتلكات.
- التمثيل يكون متعادلا بين السكّان الفرنسيين والسكان التوّنسيين في مختلف المؤسسات الحكومية التّونسية[12].

نستنتج من خلال هذه الشروط، استمرار الشجع الاستعماري، وأنّ ضغط المستوطنين الفرنسيين في تونس ما

زال متنفّذا في الأوساط الاستعمارية، خوفا عن مصالحهم بعد إمضاء بروتوكول الاستقلال الداخلي لتونس، فعجّلوا ببعث لائحة إلى المجلس الفرنسي مؤكّدين فيها على أنّ امتيازاتهم في تونس خط أحمر، ومحذّرين من الدعاية الخارجية الداعية إلى إسقاط الاستعمار في شمال إفريقيا، ورافضين لأي تدخل أجنبي خاصة النقابات الأمريكية، التي باتت تضغط على الحكومة الفرنسيّة.

المحور الثاني: السياسة الاستغلالية:

أكّدت السلطات الاستعمارية في كلّ مناسبة، بأنّ مبرّر وجودها في تونس بهدف خدمة الشعب التّونسي وتطوير البلاد والرقيّ بها اقتصاديّا، وفي جميع مناحي الحياة، لكنّ الواقع التّونسي وما يعانيه الشعب من فقر وجوع وظلم واستغلال، يكذّب هذه الادّعاءات الفرنسية، ويؤكّد بأنّها سياسة استغلال الثروات الماديّة والبشريّة، ولو على حساب الملايين من أهالي البلاد.

وفي هذا العنصر سنقدّم جوانب من السياسة الفرنسية الاستغلالية التي أنهكت الشعب، ووضعته في أدنى مستويات الحياة، من خلال الصحافة الوطنيّة التّونسيّة.

1- الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي:

جاء في الخطاب الاحتجاجي لممثّل الاتّحاد الجهوي للصناعة والتجارة "عياد الباروني"، يوم الجمعة 24 فيفري 1950 بسوق الأربعاء، محلّلا فيه الميزانية المعدّة لسنة 1950، وقد ذكر بأنّها ميزانية في صعود دائم كلّ عام، ووضعت بهدف تفقير وتجهيل الشعب وتحطيم الكيان الاقتصادي القومي للبلاد، وعرقلة ازدهاره، ووصفها بكلمات قائلا بأنها: ***"أذابت الشحم وأكلت اللحم وعرقت العظم"***، كما احتجّ ضدّ "الأداءات والتبادل المهدّد للتجارة" وعلى سياسة غلاء الأسعار، التي أضرّت بمقدرة الشراء عند الطبقات الضعيفة، وندّد بالسياسة الاجتماعية الظالمة، كما بيّن في خطابه معاناة التاجر التّونسي، الذي كاد أن يتسوّل[13].

وقد عارض "الحبيب الشاذلي" رئيس نقابة الفلّاحين - في نفس اللقاء السالف الذكر - سياسة الحكومة الاستعمارية المتّبعة ضدّ الإنتاج التّونسي، والتي جعلت الفلّاح "يقاسي الآلام حتى في أخصب السنين وأمرعها "[14].

كلّ هذه المعطيات تبيّن فساد السياسة الاستعمارية الإصلاحية، التي لا تهتمّ بمطالب الشعب التّونسي ولا بحلّ مشاكله، فهمّها الوحيد تحقيق مصالحها.

كما وجّهت الشعبة الدستورية بمدينة بنزرت بعد اجتماعها يوم 04 مارس 1951، معارضتها لمحاولات تسليم السكك الحديدية إلى الشركات الأجنبيّة الاستغلالية، مطالبين الباي محمد الأمين باشا وقادة الديوان السياسي للحزب، بضرورة استرجاع ثرواتهم القوميّة وجعلها تحت تصرّف الحكومة التونسيّة مباشرة، وأكّدوا على أنّهم على استعداد للنضال من أجل انتزاع السكك الحديدية من الاستغلال الأجنبي[15].

2- الاستغلال المالي والسياسة الضريبية:

حسب ما جاء في بيان لجريدة الزهرة، أنّ فرنسا الاستعمارية لا تأبه بقرارات المواثيق الأمميّة التي التزمت بها دول الأمم المتّحدة، والتي تنص على أن يتولّى كل شعب إدارة شؤونه بنفسه، وحقّه الكامل في حياة الحرّية والرفاهية والازدهار، غير أنّها باقية مسيطرة على كل صغيرة وكبيرة في القطر التّونسي، ومن أهمّها الميزانية العامة التي لا تزال تضع برامجها تحت مضلّة المجلس التّونسي الكبير. وننقل مقتطف من مقال الجريدة:

" ... ومن التضليل والمغالطة ... هذه المؤسسة التي دعتها الحكومة بالمجلس الكبير لينظر أعضاؤها في ميزانية يعدّها الأجنبي ويجمعها الأجنبي وينفقها الأجنبي ويقرّها الأجنبي. ولا حظّ لابن البلد فيها إلا فيما يقدّمه لها من مكاسبه الجزء تلو الجزء وقافلة الفقراء المعوزّين من إخوانه التّونسيين تزداد كل يوم نموّا وعددا ..."[16].

كما كان للمعمّرين بتونس بصمتهم الخاصة في وضع الميزانية، من أجل زيادة أرباحهم والحفاظ على مصالحهم، والضغط على الحكومة التّونسية والمقيم العام من خلال القسم الفرنسي للمجلس الكبير، وأيضا من التمثيل الذي يتمتّعون به في مجلس الجمهورية الفرنسية، وقد طلبت الحجرة الفلاحية الفرنسية للشمال من الحكومة الفرنسية عدم الرفع من الضرائب والأداءات على الفلاحة، التي يستولون عليها كليّا، وطالب هؤلاء المعمّرين بالزيادة في الأداء على المعاملات، التي هي من نصيب التونسيين[17].

نستخلص أنّ المجلس الكبير كان هو المتحكّم في اقتصاد تونس، من خلال إعداده للميزانية سنويّا ومناقشتها، والذي سيطر عليه المعمّرين بحكم الأغلبيّة، وكان هدفه الوحيد تحقيق امتيازات هؤلاء، وزيادة الضرائب سنويّا على السكان، وهو ما خلّف فقرا شديدا في الإيالة.

كما كان الرأي العام التّونسي يتوقّع دائما الأسوأ من اجتماعات المجلس الكبير فيما يتعلّق بالميزانية التي تعدّ بالمليارات، من جرّاء القرارات التي تزيد من قيمة الضرائب، والغريب في الأمر أن نسبة الزيادة في الضرائب تتقرّر في العام الواحد عدّة مرات من خلال الجلسات العادية والاستثنائية، وهو ما يتنافى مع القوانين، كما أنّ هذه الزيادات تسلّط على المواد المعاشية التي هي قوام الحياة اليومية للشعب التّونسي، والتي تؤثّر سلبا على غالبيّة السكان لأنّ حالتهم ضعيفة، وبالرغم من أنّ ميزانية شهر أفريل 1951 إلى غاية شهر مارس 1952 كانت ثقيلة، وليس في قدرة التّونسيين تحمّلها، ومع ذلك فقد تمّ الزيادة فيها، مع أنّ عام 1950 تميّز بالقلّة في الإنتاج في جميع موارد البلاد من حبوب وزيتون وتمور وغلال، وعليه " فقد وضعت الحكومة الميزانية الإضافية الحالية أمام الأمر المقضي بصفة غير قانونية، ولا شيء تشتكي منه الشعوب المغلوبة على أمرها أعظم من وضع حظوظها السياسية والاقتصادية أمام الأمر المقضي ..."[18].

بيّنت هذه الوضعية والأرقام، السياسة التعسّفية في قرارات المجلس التّونسي الكبير بتأثير من القسم الفرنسي، والضرائب التي كانت تسلّط على الشعب التّونسي بغير وجه حقّ، في مقابل ذلك كانت الشركات الأجنبيّة المستثمرة في تونس تتلقّى الدعم والتسهيلات الكاملة.

كما يظهر شكوى القوى الوطنيّة بكلّ مكوّناتها من الشركات الاحتكارية الأجنبيّة، ومن الظلم الاستعماري، ومن البطالة التي يعانون منها في ظل وجود مناصب شغل لا يستفيدون منها.

هل بعد هذا يمكن الحديث عن سياسة استعمارية إصلاحية؟. وهل يطلق على هذه الممارسات مصطلح الإصلاح أصلا؟

المحور الثالث: السياسة العسكرية:

عندما تنعدم الوسائل التفاوضية وسياسة الحوار، وكل أساليب الإصلاحات والمراوغة ومناقضة العهود، تعمد سلطة الحماية إلى سياسة الإخضاع بالقوة والسلاح، وقمع المتظاهرين ونفي المناضلين، من أجل تجسيد مشاريعها الاستعمارية.

وفي هذا العنصر سنقدّم نماذج من هذه السياسة المرتكزة على القمع والاعتقالات والمحاكمات، واستخدام القوّة العسكرية من أجل القضاء على كلّ "التمرّدات" الوطنيّة.

1- المحاكمات الظالمة:

واجهت سلطة الحماية كل المطالب المشروعة للشعب التّونسي، التي عبّر عنها بالإضرابات والمظاهرات، بالقمع والسجن والتغريم والمحاكمات غير الشرعيّة، وعلى سبيل المثال ذكرت جريدة "الزهرة" أنّه في يوم الاثنين 27 فيفري 1950 أصدر رئيس المحكمة الفرنسية الحكم على قضيّة العمال الذين اعتقلتهم السلطات الاستعمارية إثر مجزرة "برج السدرية"، وتراوحت الأحكام بين 06 أشهر و 18 شهرا، وتغريم كل واحد منهم بعشرين ألف فرنك فرنسي[19].

كما احتجّ المناضلون الدستوريون بمدينة "سليانة" على الأعمال الاستفزازية التي يسلكها الاستعمار الفرنسي في البلاد، وكلّ وسائل العنف والقهر المسلّطة على الوطنيين، وكذا المحاكمات الظالمة، آخرها محاكمة "الهادي شاكر" عضو الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي[20].

2- الحكم العسكري في الجنوب:

وجّه الدستوريون بمدينة "بنزرت" يوم الأحد 04 مارس 1951 رسالة للمناضلين الدستوريين المتواجدين في الجنوب وضحاياهم، في كفاحكم ضدّ سياسة التعسّف الاستعماري، التي سلكتها سلطة الحماية هناك، وأبدوا الاستعداد لمناصرتهم في نضالهم من أجل إسقاط الحكم العسكري المسلّط على الجنوب، كما استنكروا السياسة العنيفة للإدارة الاستعمارية ضدّ مطالب الشعب الذي ينشد الحرّية وإلغاء نظام الحماية، وطالبوا في بيانهم بسراح كل المعتقلين[21].

3- القمع والاعتقال:

في بيان صدر من طرف الاتّحاد الجهوي للاتّحاد العام التّونسي للشغل بصفاقس يوم 21 مارس 1954، ندّد فيه بسياسة قمع الحرّيات العامة واعتقال الوطنيين والنقابيين والزجّ بهم في السجون والمحتشدات، والسياسة القمعية التي ينتهجها المقيم العام الفرنسي بتونس "فوازار"، وطالب الاتّحاد في بيانه، بالقبض على مغتالي الزعيم الوطني التّونسي "فرحات حشّاد" الذي طالته الأيادي الاستعمارية، وضرورة محاسبتهم[22].

كما واصلت حكومة "منداس" الفرنسية في تأييد استعمال القوة المسلّحة الفرنسية، وتجنيد عشرات الآلاف من الجنود، من أجل تطويق حركة الثوّار التونسيين والقضاء عليهم، وهو ما صعّب مهمة التفاوض معهم، وتحقيق الاستقلال الداخلي لتونس[23].

خاتمة:

لقد حاولنا تحليل الأحداث والمشاهد التي نشرتها الجرائد التّونسية الأربعة - التي بحوزتنا- (الوزير، النهضة، الصباح، الزهرة) ما بين سنوات (1951 – 1955)، والتي تتّفق جميعها على فساد نظام الحماية الفرنسية في إيالة تونس وجشع سياستها، بما يخالف الحقوق والقوانين.

ويمكن أن نلخّص الاستنتاجات التي توصّلنا إليها في النقاط الآتية:

اعتمدت السلطة الاستعمارية في سياستها العامة في تونس على فكرة السيطرة الكاملة وحفظ المصالح والامتيازات، مخالفة بذلك لمبدأ القوانين والمساواة والعدالة الاجتماعية، فكلّ قراراتها ومشاريعها في خدمة السياسة الاستعمارية وأعوانها المستوطنين.

إنّ مظاهر السياسة الفرنسية في تونس، كانت مبنيّة على الاحتكار في الحكم والتسيير والتفرّد في الميزانية والامتيازات لصالح المستوطنين، على حساب أصحاب الحق والأرض.

لم يستسلم الشعب التّونسي وكلّ الهيئات المؤطّرة له من أحزاب ونقابات لسياسة الواقع المفروض، فتراه يتوحّد أحيانا على مطالب وحقوق معيّنة، ويختلف أحيانا أخرى على إصلاحات ومشاريع مقدّمة، بسبب اختلاف توجّهاتهم السياسيّة، لكنّهم متّفقون جميعا على ظلم السياسة الاستعمارية، ويندّدون برحيلها من خلال التعبير بالمظاهرات وعرائض الاحتجاج، والنضال المستمر، إلا أن مطالبهم في غالب الأحيان لا تحقّق شيئا.

شكّل منصب "الباي" في الإيالة التّونسية سلاحا ذو حدّين على السياسة الفرنسية، فمن جهة فهو السبيل لتحقيق كلّ مشاريعها، من خلال سياسة الضغط عليه والإكراه أو التهديد، ومن جهة ثانية فهو مصدر إلهام للمقاومة التّونسية ورمزا للوحدة الدينية والوطنية، واستطاع رفض العديد من الإصلاحات التي أرادت السلطات الاستعمارية تمريرها، وإنجاز مشاريع كثيرة في خدمة البلاد بفضل دعم الحركة الوطنية التونسية له، وقد كان خطاب العرش الذي ألقاه يوم 15 ماي 1951 المرجع الأساس في كل حوار وتفاوض.

كانت مذكّرة 15 ديسمبر 1951 الاستعمارية، الحد الفاصل بين سياسة التفاوض والحوار، وسياسة القوة والسلاح، بين السلطة الفرنسية والقوى الوطنية التي تمسّكت بمطلب الاستقلال.

موافقة وتأييد السلطة العليا " الديمقراطية" في فرنسا على فرض سياسة القوة والقمع في تونس، مقابل التمسّك بسلطتها وصيانة حقوقها الاستعمارية، وأرباح الشركات الفرنسية والأجنبيّة وأصحاب رؤوس الأموال.

مخادعة فرنسا للرأي العام التّونسي والدولي بزعمها تطبيق مشاريع إصلاحيّة في تونس، بهدف تطويرها، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأهلها، وما هذه السياسة إلا تضليل ومغالطة للرأي العام الدولي لصرفهم عن التدخل في شؤون تونس.

ظلّت السياسة الاستعمارية من خلال مشاريعها الإصلاحية وقوانينها الصادرة، متمسّكة بتشريك الأوروبيين في الحياة السياسة التّونسية، أي فرضها للسيادة المزدوجة في تونس، ولم ترضخ للضغوطات الخارجية، ولا إلى المقاومة الوطنية التّونسية، إلا بعد اندلاع الثورة المسلّحة في الجزائر.

كان المقيم العام الفرنسي في تونس، الأداة الفعّالة في خدمة المشروع الاستعماري، والعين الساهرة على تجسيد السياسة الفرنسية، من خلال قمع كل مظاهرة أو احتجاج، أو أيّ رغبة في التحرّر.

شكّل حكم الغلاة والمتشدّدين من أفراد الجالية الفرنسية في تونس، سلطة موازية لسلطة الدولة الفرنسية، فتراهم يرفضون ويعرقلون أيّة إصلاحات تصب في صالح التونسيين، ويستطيعون عزل المقيم العام أو أي وزير في الحكومة الفرنسية لا يتماشى مع مخططاتهم.

أدركت الحكومة الفرنسيّة بفعل المتغيّرات الخارجية الدولية، والأوضاع الداخلية في فرنسا وفي مستعمراتها في شمال إفريقيا، بأنّ سياستها لم تعُد تتأقلم مع المتغيّرات، وإلا سينتهي الحكم الاستعماري نهائيّا في مستعمراتها، وخرجت بسلسلة من الإجراءات، أكّدت فيها بأنّ سياسة فرنسا في تونس والمغرب تختلف عن سياستها في الجزائر، فخضعت إلى المحادثات الرسميّة مع العناصر الممثّلة للشعب التّونسي والتي انتهت بمنح تونس استقلالا ذاتيّا ثمّ تامّا.

. قائمة المصادر:

- الطيب بن عيسى: حول ملحق الميزانية الأخير مليارات تضاف، **جريدة الوزير**، عدد 794، الخميس 25 أكتوبر 1951.
- الطيب بن عيسى: مشكلة الثورة التونسية، **جريدة الوزير**، عدد 803، الخميس 4 نوفمبر 1954.

• الطيب بن عيسى: الحظوظ تتبع الظروف حول القضيتين التونسية والمغربية، **جريدة الوزير**، عدد 767، الخميس 20 ديسمبر 1951.
• **جريدة النهضة**: مناقشات المجلس الوطني الفرنسي بشأن قضية تونس، عدد 8680، السبت 21 جوان 1952.
• صالح فرحات: واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا (بيان اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم)، **جريدة النهضة**، عدد 9209، الأربعاء 17 مارس 1954.
• **جريدة النهضة**: بلاغات من الاتحاد العام التونسي للشغل، عدد 9216، الخميس 25 مارس 1954.
• **جريدة الصباح**: الجامعة العامة للمتوظّفين التونسيين تسجل ارتياحا لنجاح الإضراب، عدد 34، يوم الأحد 11 مارس 1951.
• **جريدة الصباح**: أومران يتكلم بلسان (الحضور الفرنسي) في لائحته التي قدمها إلى لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني والتي تخص الاتفاقيات التونسية الفرنسية. عدد1041، الثلاثاء 17 ماي 1955.
• محمد التجاني زغودة: اجتماع احتجاجي كبير بسوق الأربعاء، **جريدة الزهرة**، عدد 12097، الثلاثاء 28 فيفري 1950.

الهوامش:

[1] **جريدة الصباح**: الجامعة العامة للمتوظّفين التونسيين تسجل ارتياحا لنجاح الإضراب، عدد 34، يوم الأحد 11 مارس 1951، ص. 2.

[2] الطيب بن عيسى: الحظوظ تتبع الظروف حول القضيتين التونسية والمغربية، **جريدة الوزير**، عدد 767، الخميس 20 ديسمبر 1951، ص. 1، 2.

[3] شخصية فرنسية بارزة، وهو أول مسؤول فرنسي ينطق بعبارة الاستقلال في حق تونس.

[4] **جريدة النهضة**: مناقشات المجلس الوطني الفرنسي بشأن قضية تونس، عدد 8680، السبت 21 جوان 1952، ص. 1، 4.

[5] **جريدة النهضة**: عدد 8680، 1952، المصدر نفسه، ص. 1، 4.

[6] **جريدة النهضة**: عدد 8680، 1952، نفسه، ص. 1، 4.

[7] **جريدة النهضة**: عدد 8680، 1952، نفسه، ص. 1، 4.

[8] صالح فرحات: واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا (بيان اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم)، **جريدة النهضة**، عدد 9209، الأربعاء 17 مارس 1954، ص. 1، 2.

[9] صالح فرحات: **النهضة**، عدد 9209، 1954، المصدر نفسه، ص. 1، 2.

[10] صالح فرحات: **النهضة**، عدد 9209، 1954، نفسه، ص. 1، 2.

[11] الطيب بن عيسى: مشكلة الثورة التونسية، **جريدة الوزير**، عدد 803، الخميس 4 نوفمبر 1954، ص. 1.

[12] **جريدة الصباح**: أومران يتكلم بلسان (الحضور الفرنسي) في لائحته التي قدمها إلى لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني والتي تخص الاتفاقيات التونسية الفرنسية. عدد 1041، الثلاثاء 17 ماي 1955، ص. 4.

[13] محمد التجاني زغودة: اجتماع احتجاجي كبير بسوق الأربعاء، **جريدة الزهرة**، عدد 12097، الثلاثاء 28 فيفري 1950، ص. 2.

[14] محمد التجاني زغودة: **الزهرة**، عدد 12097، 1950، المصدر نفسه، ص. 2.

[15] **الصباح**: عدد 34، 1951، المصدر السابق، ص. 2.

[16] محمد التجاني زغودة: **الزهرة**، عدد 12097، 1950، المصدر السابق، ص. 2.

[17] محمد التجاني زغودة: **الزهرة**، عدد 12097، 1950، المصدر نفسه، ص. 2.

[18] الطيب بن عيسى: حول ملحق الميزانية الأخير مليارات تضاف، **جريدة الوزير**، عدد 794، الخميس 25 أكتوبر 1951، ص. 1، 4.

[19] محمد التجاني زغودة: **الزهرة**، عدد 12097، 1950، المصدر السابق، ص. 2.

[20] **الصباح**: عدد 34، 1951، المصدر السابق، ص. 2.

[21] **الصباح**: عدد 34، 1951، المصدر السابق، ص. 2.

[22] **جريدة النهضة**: بلاغات من الاتحاد العام التونسي للشغل، عدد 9216، الخميس 25 مارس 1954، ص. 2.

[23] الطيب بن عيسى، **الوزير** ، عدد 803، 1954، المصدر السابق، ص. 1.